حاجة الإنسان إلى حماية حقوقه في ظل التعايش الاجتماعي

في الواقع ان حقوق الإنسان التي يُعدّ معظمها حقوقاً «فطرية» و«طبيعية» مقررة للإنسان حتى وهو جنين في بطن إمه، ترتكز على حقيقة مهمة وهي «وجوب حفظ الكرامة الآدمية»، وأيضاً ترتكز على حقيقة مفادها ان الإنسان «كائن اجتماعي بطبعه»، وهذه الصفة الاجتماعية تعني انه لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره من الأفراد.

ولما كان المجتمع مهماً بالنسبة للإنسان فإن ذلك يعني إنه سيدخل في علاقات وتعاملات مع غيره لإشباع حاجاته ومتطلباته، وأحياناً هذا الغير قد يكون الدولة ومؤسساتها، مما سيجعل من حقوقه المسماة بـ «حقوق الإنسان» عرضةً للانتهاك في كثير من الأحيان، ومن هنا تتجلى فلسفة إقرار حقوق الإنسان في ظل تشريعات تضمن له ولغيره صيانة هذه الحقوق ورعايتها، مع أهمية ضمان تطبيق تلك التشريعات، بل إن الدولة ولاسيما في صورتها الحديثة هي المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وحرياته، وبخلاف ذلك فإن هذه الحقوق سوف لن تكون محمية، وستكون مهددة بالاعتداء عليها سواءٌ من الأفراد الآخرين أو من الدولة ومؤسساتها.

ولهذا فمن قبيل الخرافة والوهم أن يقول أحدهم ان (بامكان الإنسان أن يعيش بمعزل عن غيره ومنقطعاً عن الآخرين، ومن ثم فلا يتطلب إقرار مثل هذه الحقوق له)، لأن مثل هذه المقولة غير متصورة حالياً وليس لها وجود في الواقع، ومن ثم فلا وجود فِعلي لما تصوره بعض الفلاسفة للإنسان الذي يعيش لوحده والمنقطع عن غيره أمثال شخصية «حي بن يقضان» و«روبنسون كروزو» فهذه شخصيات إفتراضية وغير حقيقية، وفي ذلك يقول الفيلسوف «آرسطو» ان «الإنسان في مثل هذا الفرض، أما أن يكون وحشاً أو إلهاً» ، وكلاهما طبعاً لا يجوز.